مفهوم المشروع

المشروع

لعل تعبير "المشاريع هي الأداة الفعالة للتنمية" من أفضل التعابير المستخدمة في أدبيات التنمية، وهي ضرورية لتحقيق أهداف التنمية..... إذاً يقوم كل مشروع بتحقيق هدف أو أكثر من أهداف خطة التنمية القطاعية (العامة)، وخطط المنظمات الشعبية.....

ويقرر (ج. برايس غيتيغر)، خبير البنك الدولي في التحليل الاقتصادي، أنه "لا يمكن دفع التنمية إلى الأمام، إلا إذا توفر مشروع محدد يمكن إنفاق الأموال المتاحة عليه" ويضيف: "أنه ما لم يجر إعداد المشاريع بتفصيل شامل، فإنه من المؤكد أن تنفق الأموال بطريقة غير صحيحة، بل قد تتعرض للضياع، ويعد ذلك خسارة مؤسفة في بلاد تعاني النقص في رأس المال".

المشروع: هو أصغر وحدة للتخطيط الاقتصادي. وللمشروع تعاريف كثيرة.

١. فقد عرفة الخبراء أيضاً بأنه" توليفة شاملة من الأنشطة التي تستخدم الموارد من أجل الحصول على منافع معينة"

٢. وعرف المشروع أيضاً بأنه"مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها، وتمويلها، وتنفيذها، وتشغيلها،وتحليلها، وكوحدة منفصلة".

٣. وهناك من ينظر إلى المشروع على أنه "عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال مدة زمنية محددة وحسب طاقات إنتاجية موجهة لخدمة أهداف متفق عليها"..... إذ يلزم تحديد الهدف أو الأهداف المراد بلوغها، قبل إعداد المشروع وتحديد مكوناته. ذلك أن المشاريع ليست أهدافاً بحد ذاتها، وإنما هي وسائل للوصول إلى ما يتقرر الوصول إليه من غايات ونتائج، ولا بد أن تكون مكونات المشروع الإنتاجي متلائمة، في مراحل الاستثمار والتشغيل، مع الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية والإدارية المتاحة والمطلوبة للقيام به، وأن تكون أيضاً متناسبة مع الأهداف التي يراد تحقيقها بتنفيذ المشروع. هذا فضلاً عن ضرورة قياس جدوى المشروع وفاعليته في بلوغ الغاية أو الغايات المستهدفة منه بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية، أي بأقل قدر من التضحية بالموارد المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية.

والمشروع من وجهة نظر الاستثمار، هو "اقتراح خاص باستثمار، يهدف إلى إنشاء و/ أو توسيع و/ أو تطوير بعض التسهيلات، بغية زيادة إنتاج السلع و/ أو الخدمات، في مجتمع ما/ خلال مدة زمنية معينة". وفي أغراض التقييم، يعدّ المشروع" وحدة استثمارية يمكن تمييزها، فنياً وتجارياً واقتصاديا، عن باقي الاستثمارات.

يضاف إلى ما تقدم فقد جاء في تعريف المشروع: "المشروع الاستثماري هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات (أو المنافع) المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله".

ومهما كانت وجهات النظر فإن المشروع أياً كان نوعه يعد خلية في جسم

الاقتصاد الوطني، ولهذا لا يجوز معالجته وتحليله بمعزل عن البيئة التي سينشأ فيها، يتغذى منها ويغذيها.بالإضافة إلى ذلك أصبح المشروع يمثل حقيقة اقتصادية تستدعي التمعن والنظر والفهم. فالمشروعات كإحدى المكونات الفعالة في الحياة الاقتصادية هي التي تقوم بعملية الاستثمار، وخلق فرص العمل الجديدة، كما أنها تنتج السلع والخدمات التي تشبع رغبات المستهلكين، وبصفة عامة فإن الإيرادات المترتبة على بيع السلع والخدمات يجب أن تكون أكبر من التكلفة المتوسطة للإنتاج، وهذا الفرق بين القيمتين، قيمة المبيعات والتكاليف يتوقف على قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة، وعلى قدرته على أن يكون أفضل من المنافسين.

ثانياً- أنواع المشاريع:

بشكل عام، فإن غالبية المشاريع تسعى لتحقيق واحد من الأغراض التالية: وبالتالي قد يشمل المشروع واحداً أو أكثر من البدائل التالية:

١. إقامة وحدات إنتاجية أو خدمية جديدة لم تكن متواجدة من قبل.

٢. توسيع الطاقة الإنتاجية الحالية لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي.

٣. استبدال الموجودات الثابتة بغرض ضغط التكاليف.

لهذا يلزم في مرحلة التشخيص التعرف على كافة الجوانب الحالية للمشروع / المؤسسة/ بما في ذلك الإدارة واستخدام الطاقة، والتسويق والتكنولوجيا والمعدات.

ولتسهيل العرض والدراسة يمكن تقسيم المشروعات:

أولاً: من حيث طبيعية النشاط: ويقصد بذلك نوعية النشاط الذي يمارسه المشروع وهي:

١. المشروعات الزراعية: وهي المشروعات التي تقوم على أساس استغلال واستخدام الأراضي الزراعية، بقصد الإنتاج الزراعي في صورة منتجات زراعية أساسية أو منتجات حيوانية.

٢. المشروعات الصناعية: وهي التي تقوم بالنشاط التحويلي أي تحويل المواد الخام من صورتها المبدئية إلى منتجات أخرى تامة الصنع مثال ذلك مشروعات التصنيع الزراعي، والمشروعات الصناعية والأخرى التي تنتج الثلاجات والسيارات.....إلخ.

٣. مشروعات الخدمات: وهي المشروعات التي تقوم بإنتاج الخدمات مثال ذلك شركات التأمين، والبنوك، وشركات خدمات الاستشارات (القانونية، الإدارية، الهندسية).

٤. المشروعات التجارية: وهي المشروعات التي تعمل كوسيلة للتبادل بين الشركات الصناعية أو الزراعية وبين المستهلكين وتقوم بنشاط التوزيع والوساطة وهي قد تقوم بالبيع مباشرة للمستهلكين وقد تتخصص فقط في البيع إلى الوسطاء.

٥. المشروعات الخيرية: وهي تلك المشروعات التي تقوم بتقديم خدمات ومساعدات خيرية.

٦. المشروعات الحكومية: وهي تلك المشروعات التي لها طابع نشاط حكومي كالمدارس والمستشفيات.

ثانياً: من حيث الهدف: ويقصد بذلك ما تهدف إليه هذه المشروعات وهي تنقسم إلى قسمين:

١. مشروعات هادفة إلى تحقيق الربح، أي تسعى إلى أن يكون هناك فائض بين إيراداتها ومصروفاتها.

٢. مشروعات لا تهدف إلى تحقيق الربح، وقد يكون هدف هذه المشروعات تقديم خدمة مجانية، أو خدمات بسعر التكلفة أو خدمات بأقل من التكلفة وذلك طبقاً لنوع النشاط.

ثالثاً: من حيث الملكية: فهناك مشروعات:

١. مملوكة للقطاع العام وتدار عن طريق هيئة القطاع وتقع تحت إشراف الدولة الخاص.

٢. مملوكة للقطاع التعاوني أي للجمعيات التعاونية.

٣. مملوكة للقطاع المشترك أي أن هناك درجة من المشاركة بين الملكية الأجنبية والملكية الوطنية، أو درجة من المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٤. مملوكة للأجانب فهناك في ظل أساسيات الاستثمار وتشجيع رأس المال الأجنبي إمكانية لأن تمتلك بعض الشركات الأجنبية فروعاً لها في البلاد، كما أن هناك إمكانية لأن يمتلك بعض الأجانب مشروعات محلية.

رابعاً: من حيث الحجم: فإنه يمكن تقسيم المشروعات إلى:

١. المشروع الصغير مثال مشروعات فردية صغيرة.

٢. المشروع الكبير مثل الشركات المساهمة.

٣. المشروع العملاق **Giant** مثال ذلك الشركات العملاقة، مثال "جنرال إليكتريك" وشركات فيات. ويظهر لهذه المشروعات دور كبير على الساحة الدولية.

٤. المشروعات متعددة الجنسية: **Multinational Corporations** وهي الشركات التي يتعدى نشاطها نطاق الحدود السياسية للدولة الواحدة، وتقوم الدولة بإنتاج وتوزيع السلع عالمياً عبر فروعها المتعددة في الدول المختلفة.

مقومات المشروع

يتكون المشروع، بصفة عامة، من عناصر. ويمكن إيجاز العناصر الأساسية للمشروع فيما يلي:

أ. تدفقات خارجية **Outflows** أو تكاليف **Cortes** أو مدخلات **Inputs**، أو موارد **Resource** أو استثمارات **Investments** إلا أنه يفضل، دائماً، استخدام تعبير "التدفقات الخارجية" لأنه أكثر شمولاً وتعبيراً عن الواقع.

ب. تدفقات داخلة **Inputflows** أو منافع أو عوائد **Benefits** أو مخرجات **output** أو إنتاج **Production**. ويعكس هذا العنصر أهداف المشروع. ويفضل دائماً استخدام تعبير " التدفقات الداخلة" لأنه أكثر شمولاً وتعبيراً عن الواقع.

ج. مدة زمنية تمثل عمر المشروع أو حياته **Life span of project**.

د. حيز مكاني **Space**.

هـ. إدارة المشروع **Management** والأفراد أصحاب المشروع أو المشاركون فيه.

دورة المشروع

أولاً: مرحلة ما قبل الاستثمار Pre-Investment Phase

وهي تتضمن المراحل الفرعية التالية:

١ – مرحلة التعرف Identification أو دراسة فرص الاستثمار:

حيث تتضح المبررات التي يستند إليها المستثمرين عند التفكير في فرص الاستثمار، وبدراسة هذه المبررات يمكن التعرف على فرصة قيام أحد مشاريع الاستثمار من عدمه. وهناك عدة مداخل للتعرف على فرص الاستثمار وتوليد أفكار مشروعات الاستثمار من بينها:

أ – مدخل البحث عن حاجة:

إذ تتبع فرص وأفكار الاستثمار من المعلومات التي تعكس وجود حاجة معينة، فإذا أسفر تحليل تلك المعلومات عن أن الحاجة التي تم اكتشافها هى حاجة حقيقية، فإن ثمة فرصة شبه أكيدة لأن يتمخض عن فكرة الاستثمار مشروع ذو جدوى.

والحاجة إما أن تكون مشبعة في الوقت الحالي ولكن بتكلفة مرتفعة وكفاءة منخفضة، أو تكون غير مشبعة أصلاً حالياً. وتتضمن الأولى وجود منتج على حين يتطلب النوع الثاني بذل كثير من الجهد للتوصل إلى تصميم مبتكر لمنتج جديد يمكنه إشباع تلك الحاجة.

وتتولد الحاجات من واقع قيام المستثمر بعدة أمور منها: دراسة الصناعات المتاحة حالياً، فحص احتياجات الصناعات الحالية من المُدخلات والمُخرجات، تحليل اتجاهات السكان والبيانات الديموجرافية، دراسة خطط التنمية واستشارة هيئات التنمية المحلية والدولية، فحص الاتجاهات الاقتصادية، تحليل التغيرات الاجتماعية، دراسة أثر التشريعات الجديدة وغيرها.

ب – مدخل التوصل إلى فكرة منتج جديد:

ركز المدخل السابق على التعرف على الحاجة بغرض التوصل إلى فكرة منتج جديدة، أما المدخل الحالي فيركز على إيجاد فكرة منتج جديد ثم تحديد نطاق الحاجة إليه.

ولاشك أن الأخذ بهذا المدخل سينتج عنه عدداً كبيراً من الأفكار التي يمكن أن تربط بعد ذلك بحاجة معينة. وعموماً كلما زاد عدد الأفكار التي تطرح لدراسات الجدوى كلما زادت احتمالات التوصل إلى بعض الأفكار الناجحة، وكلما كان هناك احتمالات اكبر للحصول على فرصة استثمارية مواتية من بين هذه الأفكار.

ويُمكن للمستثمر التوصل إلى تلك الأفكار الجديدة من خلال دراسة وفحص الخامات والمهارات المحلية، البدائل التي يمكن أن تحل محل الواردات، الآثار المترتبة على التكنولوجيا الحديثة، قوائم الصناعات التي تصدرها بعض الجهات، مصادر الأفكار المنشورة، المشروعات التي لم تنفذ. كما يمكنه ذلك من خلال زيارة المعارض التجارية والصناعية والزراعية ومعارض الاختراعات الحديثة.

هذا، وإلى جانب الطريق الرسمي لتوليد فرص وأفكار الاستثمار والمتمثل في وجود أسلوب منظم ومخطط لذلك كما سبقت الإشارة، فإن مصدر هذه الأفكار قد يكون الطريق غير الرسمي من خلال الآراء التي يهديها عملاء إحدى المنشآت أو موزعيها أو منافسيها أو مندوبي بيعها وغيرهم.

وبصرف النظر عن المدخل المستخدم في التوصل إلى أفكار الاستثمار، يجب على المستثمر أن يتأكد من أن اختياره لأي فكرة يتوافق وأهدافه واهتماماته وإمكانياته، ويجب أن تتسم فرصة الاستثمار بمجموعة من السمات لكي تكون حقيقية منها: أن تكون متناسبة مع المستثمر وأن يكون قادراً على تنفيذها، وأن تحقق نمواً سريعاً للعمل وعائداً عالياً على الاستثمار.

٢ – مرحلة إعداد دراسات الجدوى المبدئية Pre-Feasibility Studies:

حيث يتم على ضوء هذه الدراسات اتخاذ قرار بقبول أو تعديل أو رفض تنفيذ مشروع الاستثمار وذلك قبل المضي قدماً في المزيد من دراسات جدواه.

ووفقاً لدراسات الجدوى المبدئية يتم استبعاد المشروعات التي يظهر عدم جدواها، أما تلك التي يتم اختيارها مبدئياً فيتم بشأنها دراسات جدوى أكثر تفصيلاً.

٣ – مرحلة إعداد دراسات الجدوى التفصيلية Feasibility Studies:

إذ تُجرى عدة دراسات نهائية للجدوى على مشاريع الاستثمار التي تم اختيارها مبدئياً، وتتم هذه الدراسات من خلال المراحل الجزئية التالية:

أ – مرحلة دراسة الجدوى التسويقية.

ب – مرحلة دراسة الجدوى الفنية والهندسية.

ج – مرحلة دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية.

د – مرحلة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية.

هـ– مرحلة تقييم (تقدير) الربحية التجارية (الخاصة).

و – مرحلة تقييم (تقدير) الربحية الاجتماعية (القومية).

وتُقدم دراسات الجدوى التفصيلية الأسس التسويقية والفنية والتنظيمية والمالية للقرار الخاص بمشروع الاستثمار.

ثانياً: مرحلة الاستثمار Investment Phase:

وهي تتضمن المراحل الفرعية التالية:

١ – مرحلة إجراء التعاقدات الخاصة بمشروع الاستثمار: وهذه تتضمن التعاقدات القانونية المتعلقة بالحصول على الأموال والموارد والمعدات والتجهيزات المختلفة، وكذا التعاقدات بشأن الإنشاءات وتوريد الآلات قبل بدء التشغيل.

٢ – مرحلة الإنشاء أو البناء: وتشمل هذه المرحلة عمليات تجهيز موقع مشروع الاستثمار، وإنشاء المباني والقيام بالأعمال الهندسية المدنية، وتركيب الآلات والمعدات وفقاً للبرامج المعدة لهذا الغرض.

٣ – مرحلة تدريب العاملين بالمشروع: حيث يتم تنفيذ دورات تدريبية للعاملين المنتظر تعيينهم بمشروع الاستثمار على استخدام وتشغيل الآلات والمعدات، وعلى الأساليب المرتبطة بإدارة وتشغيل المشروع وعلى زيادة الإنتاجية.

٤ – مرحلة التسليم وبدء التشغيل: إذ تُجرى عمليات تسليم المشروع وتجارب بدء التشغيل، ويعتمد الأداء الذي يتحقق بشأن تسليم مشروع الاستثمار وبدء تشغيله على كفاءة عمليات التخطيط والتنفيذ.

ثالثاً: مرحلة التشغيل Operational Phase:

وفيها يتم دراسة وعلاج المشكلات التي تظهر فور بدء التشغيل مثل مشكلات استخدام التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الآلات والمعدات، وكذا المشكلات المرتبطة بالإنتاجية ونقص الخبرات الفنية والإدارية، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بتكاليف الإنتاج وإيرادات التشغيل.